



## ( تقييم أداء تنسيقية شباب الأحزاب في مجلس النواب )

مارس ٢٠٢١

عبد الناصر قنديل

## ورقة سياسات ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

برج ١٠١ ، امتداد الأمل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

تعد عملية قياس وتقييم الاداءات الجمعية للمؤسسات وجماعات الضغط مسألة شديدة التعقيد والصعوبة خصوصا لو صاحبها حادثة للتجربة أو قصر للفترة الزمنية التي قد تتحول لنقطة ضعف تتال من مصداقية التقييم والنواتج التي ينتهي لها ما لم يتم استخدام مقياس موضوعي مناسب للعملية وصالح لقراءة الاداءات النيابية بشكل متكامل وهو ما يمكن القول بأنه أتى في صورة مثالية بجلسات تقييم الاداء الحكومي وعرض الخطط الإستراتيجية للوزارات وملاحظات النواب عليها في سابقة أعلن عنها المستشار حنفي جبالي رئيس المجلس خلال الجلسة ( السادسة ) من دور الانعقاد السنوي ( الأول ) للفصل التشريعي ( الثاني ) لمجلس النواب حيث ( نوه السيد المستشار الدكتور رئيس المجلس بأن اللجنة العامة قد عقدت اجتماعا صباحا لمناقشة الموقف التنفيذي لبرنامج الحكومة ( ٢٠١٨ : ٢٠٢٢ ) الذي ألقاه الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء أمام المجلس بتاريخ ٣ / ٧ / ٢٠١٨ وقد انتهى رأي اللجنة العامة إلي استدعاء السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء للحضور أمام المجلس لعرض الموقف التنفيذي لكل وزارة مقارنة بما ورد ببرنامج الحكومة ( ٢٠١٨ : ٢٠٢٢ ) وسوف يقوم مكتب المجلس بإعداد جدول أعمال الجلسات التي يحضرها السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء والسادة الوزراء علي مدار عدة أيام بحيث تتضمن كل جلسة عامة حضور اثنين من الوزراء المعنيين لمناقشتها في الموقف الحالي لتنفيذ ما ورد ببرنامج الحكومة كما سيتم إخطار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء بهذه الجداول الخاصة بمواعيد الحضور أمام المجلس مع التنبيه علي السادة الوزراء بأن الحضور وجوبي عملا بحكم المادة ( ١٣٦ ) من الدستور ) وهو ما بدأ تنفيذه عمليا من الجلسة ( الثامنة ) ولمدة ( ١٥ ) جلسة متتالية شارك فيها ( ٢٨ ) وزيرا حكوميا كسابقة برلمانية تؤسس لصورة غير نمطية للاداءات البرلمانية مستقبلا .

والواقع أن ( تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين ) قد أضحت تمثل رقما شديد الأهمية في المشهد السياسي والبرلماني بالشكل الذي جعل من قراءة اداءات عناصرها - المستجدة علي التركيبة البرلمانية - وطبيعة القضايا التي يتفاعلون معها - ومعظمها معقد ومتراكم لسنوات طويلة - مدخلا مهما يمكن عبره تكوين صورة انطباعية أولية عن اداءات المستقبل وعن القدرات التي يتمتع بها عناصرها وذلك للأسباب التالية :

**أولاً :** أن التنسيقية ( الحالية ) ومنذ البدء في تشكيلها بمشاركة ( ٢٥ ) حزبا سياسيا وعدد ( ١٠ ) من شباب السياسيين غير المنضويين تحت رايات تنظيمية وهي موضع اهتمام مجتمعي متزايد خصوصا بعد انتقالها لتكون شريكا رئيسيا في تكوين القائمة الوطنية الموحدة ( من أجل مصر ) التي حققت لها ( ٥ ) مقاعد بالانتخاب و ( ٧ ) بالتعيين في مجلس الشيوخ في نجاح تكرر بالحصول علي ( ٢٨ ) مقعد بالانتخاب و ( ٣ ) بالتعيين في مجلس النواب الأمر الذي انعكس علي حجم الطموحات والتحديات التي تنتظرها التجربة .

**ثانياً :** حالة الصرامة والانضباط التنظيمي لعناصر التنسيقية والتي خلقت منهم سبيكة مترابطة سواء علي مستوي الحديث أو المواقف أو حتي مقاعد الجلوس التي اختار لها نواب التنسيقية ( يسار المنصة ) المخصص تاريخيا لأحزاب المعارضة في مؤشر ايجابي لتنوع وزخم في الانحيازات والأطروحات وبما يتماشى مع حالة التنوع الفكري والأيدولوجي لعناصر التنسيقية في مجلس النواب .

**ثالثا :** حالة الحرص والاهتمام المجتمعي المصاحب للتركيبة البرلمانية القائمة والتي أتت في طبيعتها العددية والسياسية مغايرة بصورة واضحة لما كان عليه المجلس السابق وبما زاد من حجم التوقعات والأمال في قدرة المجلس علي الوفاء بالمتطلبات والاحتياجات الشعبية إضافة للإحساس الشعبي بوجود دعم ومساندة تنفيذية ورسمية لعناصر تلك التجربة ( التنسيقية ) بما قد يجعل من تعبيرات وانحيازات تلك المجموعة مؤشرا للتقييم الرسمي للأداءات الحكومية وللمسنولين .

**رابعا :** المساحات التي يتقدم شباب التنسيقية لشغلها كمثلين للإرادات الشعبية وشركاء في دوائر صنع وتنفيذ القرار بداية بنواب المحافظين وأعضاء الجهات والهيئات المستقلة ونواب المجالس الشعبية المنتخبة وبصورة جعلت الذهنية الجمعية تتعامل مع التجربة باعتبارها آلية للصعود والترقي واكتشاف الكفاءات والمواهب التي يمكن الاستفادة منها وتوظيفها بل وزادت من أعداد الراغبين والمتقدمين للانضمام لعضويتها وهو ما يمكن لنا رصدته بتحليل عضوية التنسيقية في مجلس النواب حيث أنه من بين ( ٣٢ ) نائب لا يوجد سوي ( ٣ ) نواب لديهم خبرات برلمانية سابقة ( محمود بدر - أحمد زيدان - طارق الخولي ) بينما هناك ( ٢٩ ) نائب تمثل تلك التجربة دورتهم النيابية الأولى .

**خامسا :** النموذج المثالي الذي قدمته عناصر التنسيقية في إدارة الحملات الانتخابية لصالح مرشحيهم والتي تجاوزت الخلافات والاختلافات الأيديولوجية والفكرية التي أتت منها تلك العناصر وجعلتهم يديرون معاركهم الانتخابية كهدف وغاية يمثل النجاح فيها معززا ايجابيا للفكرة ولصالح ( الكيان ) الذي ينتمون له بحيث صارت تلك الأنشطة وأساليب ممارستها ( نموذجا ) ايجابيا وملهما في قدرة هذا الجيل علي تقديم حالة مغايرة لما كان من انطباع سائد عنهم بل ومحاولة القياس عليها وتكرارها

لكل تلك الأسباب كان من المهم التعامل مع جلسات استعراض البرنامج الحكومي وتفاعل نواب شباب التنسيقية مع تقييم الأداءات الوزارية باعتبارها ( نموذجا ) يمكن عبره تقييم التجربة مرحليا وتحليل الأداءات والتوقعات بصورة تستنبط معطيات الكفاءة أو احتياجات التطوير مع الوضع في الاعتبار أن ( واقع ) الممارسة هو ( مقدمة ) يستتبعها مزيد من الدعم أو التراجع كعادة تجارب التمييز الايجابي ومساندة الفئات الأولى بالرعاية بل وأيضا استشراف مستقبل المجلس الحالي وأساليب العمل والتفاعل داخل هيئاته وأجهزته .

### **التركيبة السياسية لنواب التنسيقية**

لفترات زمنية طويلة ظلت مسألة عزوف الشباب عن المشاركة في الشأن العام والبعد عن الانضواء والفعالية داخل التنظيمات السياسية الرسمية ( الأحزاب ) هاجس يثير صدام في رأس النظام السياسي الوطني خصوصا مع المؤشرات والملاح التي أوضحت سيطرة الإسلاميين وجماعات التكفير السياسي والجهاد المسلح علي ساحات الجامعات وتحويلها لمنصات لتجنيد عناصر قتالية في الساحات المشتعلة في المنطقة بداية من أفغانستان وباكستان وما تلاها في سوريا والعراق قبل أن تعود تلك العناصر وتمارس إرهابها داخليا مدعومة من قوي وأطراف دولية مختلفة ساعدها في الأمر الطبيعة اللا ديمقراطية للتشريعات المنظمة للمشاركة السياسية والتي حولت المشهد من ( معزز ) للمشاركة إلي ( منفر ) منها .

لذا ظهر حرص الدولة المصرية وفي مقدمتها مؤسسة الرناسة علي رعاية وخلق تجربة توافقية وائتلافية تهتم بالشباب وتمنح لهم المزيد من الفرص والمجالات للمشاركة واقتحام العمل العام بداية من وضع دورية مستقرة لانعقاد لقاءات الرئيس مع الشباب تحت مسمي مؤتمرات الشباب التي تنقلت بين العواصم الرئيسية للمحافظات من شمال مصر لجنوبها تلاها رعاية فعاليات إقليمية ودولية للحوار مع الشباب في إفريقيا والعالم بصورة منحت للمشهد زخما ساهم في تبلور و بروز الإطار التنظيمي الرئيسي خلف تلك النجاحات متمثلا في تجربة الحوار والنقاش بين شباب القوي السياسية الرئيسية لتحالف ٣٠ يونيو سواء كانوا ممثلين لأحزاب قائمة أو نشطاء مستقلين برعاية ودعم رسمي وعلني من الدولة المركزية أثمر عن الإعلان عن (تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين) كتجربة أمدتها نجاحاتها المتوالية وطبيعة عناصرها مساحات من الثقة ساعدت علي انتقاء (عدد) من عناصرها ليخوضوا غمار التنافسيات الانتخابية والشعبية بصورة متدرجة بدأت بعدد (٥) عناصر في انتخابات مجلس الشيوخ - خاضوا التنافسية عبر المقاعد المخصصة لنظام القوائم - قبل أن يرتفع العدد ليصبح (٣٤) عنصر في انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠ بينهم (٢٨) مرشح للمنافسة علي المقاعد المخصصة لنظام القوائم وعدد (٦) مرشحين علي المقاعد المخصصة للنظام الفردي .

وبالنظر للتركيبة العضوية - وفقا لمبدأ الولاء السياسي والحزبي - لعناصر التنسيقية الذين وصلوا لعضوية مجلس النواب نجد أن المقاعد الإجمالية التي انحصرت عنها التنافسية لصالح (الكيان) وعددها (٣٢) مقعد أنت جميعها وفق نظام القوائم أو عبر التعيين - في مؤشر له دلالاته - قد توزعت بين (٩) قوي سياسية تصدرها المستقلون بعدد (٢١) مقعد كمؤشر لانفتاح التجربة وتوسعها في استهداف وضم المزيد من العناصر (غير الحزبية) يمكن القول بأنها قد غيرت من توجهات ومستهدفات عمل الكيان من الارتقاء بالعمل الحزبي إلي النشاط بديلا عن الأحزاب وفي ظل محدودية ووجوب تماثل حصص كل منها إضافة للصراعات الداخلية داخل كياناتها ومؤسساتها التنظيمية والتي مازلت تحكمها تقاليد وقيم تتحاز عن الشباب وتستبعدهم عند التفكير في أي عمل جماهيري أو يحمل صبغ تمثيلية للجماهير خصوصا في مستوياتها العليا .

في المقابل توقفت حصة ممثلي الأحزاب السياسية عند عدد (١١) مقعد حصلت عليها (٨) أحزاب سياسية من تلك المتواجدة داخل التنسيقية بينها (٣) أحزاب حصل كل منها علي مقعدين (حماة وطن - التجمع - المؤتمر) فيما توقفت حصص باقي الأحزاب وعددها (٥) عند مقعد (وحيد) لكل حزب (مستقبل وطن - الوفد - إرادة جيل - الديمقراطي الاجتماعي - مصر الحديثة) والحقيقة أنه ورغم محدودية (العدد) التي يمكن رصدها علي المستوي الرقمي إلا أن تحويل هذا الرقم لنسبة من التركيبة البرلمانية وربطه بالنص الدستوري للمادة (١٨٠) والمتعلق بتوزيع مقاعد مستويات المجالس المحلية المنتخبة ربما يضع التجربة أمام تحد بالغ التعقيد والصعوبة حول قدرة (التنسيقية) علي توفير الكوادر المطلوبة (عدديا - مهاريا) التي يمكن لها الدفع بها في الانتخابات المحلية وفي ظل ما يستوجبه الاستحقاق الانتخابي (المقبل) والذي يستلزم انتشارا جغرافيا ونوعيا بدرجة كبيرة ومعقدة .

التوزيع السياسي لأعضاء التنسيقية		
م	الانتماء السياسي	عدد الأعضاء
١	المستقلون	٢١
<b>الأحزاب</b>		
٢	حماة وطن	٢
٣	التجمع	٢
٤	المؤتمر	٢
٥	مستقبل وطن	١
٦	الوفد	١
٧	إرادة جيل	١
٨	الديمقراطي الاجتماعي	١
٩	مصر الحديثة	١
الإجمالي		٣٢

### ـ التوزيع الجغرافي لنواب التنسيقية

علي الرغم من مركزية تشكيل ونشاط تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين ( بل وتصريحها أكثر من مرة أنها لا تمتلك فروعاً في المحافظات أو منسقين بها وأن عضويتها تبقى موحدة ومركزية رغم انتشارها الجغرافي وتنوعها السياسي خصوصاً في المرحلة الأخيرة التي شهدت بروز احتياجاتها لعناصر جديدة قادرة علي العمل في المجالات التي توسعت للتفاعل معها .

فأصدرت التنسيقية في ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٠ بياناً أكدت فيه أنها قد ( قررت ضم الأعضاء الاحتياطيين من الأحزاب الـ ( ٢٦ ) الممثلين لها كأعضاء أساسيين للاستفادة منهم في أنشطة التنسيقية التي تتوسع يوماً بعد يوم ) وهو ما كان يستوجب مراجعة لمعايير الكفاءة والمهارة التي يمكن لتلك العناصر التمتع بها للحفاظ علي الصورة الذهنية للكيان حيث أكمل البيان ( وأكدت تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين أن الكيان يواصل الصعود والانتشار وأن إضافة أعضاء جدد من الأحزاب والتيارات السياسية تتبعه دورات تدريبية علي كل الأدوات التي يستخدمها صانع القرار في الدولة المصرية سواء علي المستوي التنفيذي أو التشريعي )

وبتحليل الانتشار الجغرافي للنواب الممثلين التنسيقية نجد أنه بخلاف ( ٤ ) نواب شغلوا مقاعدهم بالتعيين فإن باقي النواب قد توزعوا بين ( ١١ ) محافظة بنسبة ( ٤٠,٧٤ % ) من إجمالي المحافظات المصرية تصدرتها القاهرة بعدد ( ٧ ) نواب بما يتناسب



مع عدد مقاعدها وأيضاً طبيعتها كعاصمة مركزية للدولة ومقر للتنسيقية تليها الشرقية بعدد ( ٤ ) مقاعد ثم البحيرة والقلوبية بعدد ( ٣ ) مقاعد لكل محافظة ثم ( ٤ ) محافظات بمقعدين لكل منها ( الجيزة - الدقهلية - المنيا - كفر الشيخ ) وفي النهاية ( ٣ ) محافظات بعدد ( مقعد ) لكل محافظة ( الإسكندرية - الغربية - أسيوط ) وهو توزيع يظهر احتياجاً واضحاً لبعض أوجه القصور منها خروج ( ١٦ ) محافظة دون تمثيل رغم أن العدد الإجمالي لو تم توزيعه بمزيد من العفلاتية لضمان تواجد كافة المحافظات إضافة لتدني نسبة محافظات الصعيد قياساً بمحافظات الدلتا حيث لم تتواجد سوى ( ٣ ) محافظات من جنوب مصر هي ( الجيزة - المنيا - أسيوط ) وبإجمالي ( ٥ ) نواب .

التوزيع الجغرافي لأعضاء التنسيقية		
م	الانتماء الجغرافي	عدد الأعضاء
١	المعينون	٤
<b>المحافظات</b>		
٢	القاهرة	٧
٣	الشرقية	٤
٤	البحيرة	٣
٥	القلوبية	٣
٦	الجيزة	٢
٧	الدقهلية	٢
٨	المنيا	٢
٩	كفر الشيخ	٢
١٠	الإسكندرية	١
١١	أسيوط	١
١٢	الغربية	١
	الإجمالي	٣٢

## التوزيع العمري لنواب التنسيقية

رغم الطبيعة الشبابية المميزة لكيان تنسيقية ( شباب ) الأحزاب والسياسيين إضافة لسوابق إعلانها المتكررة أنها تحدد - علي المستوي التنظيمي - سقفا عمريا للراغبين في الانضمام لعضويتها بحيث لا يتجاوز العضو ( ٤٠ ) سنة إلا أن اتساع تلك الفترة العمرية وأيضاً علاقتها بقراءة المتوسطات العمرية لأعضاء مجلس النواب وبالتالي التوجهات والإنحيازات القيمية والسلوكيات الحركية التي يمكن توقعها منهم تجعل من الضرورة بمكان إجراء التحليل العمري لهؤلاء النواب وتوقع دلالاته .

وبالنظر المباشر لنواب التنسيقية وفق بيانات عضويتهم المسجلة نجد أن هناك ( ٢٨ ) نائب قد أتت أعمارهم متقسمة مع القواعد التنظيمية للكيان توزعوا بين ( ٣ ) قطاعات عمرية حيث تواجد نائب ( وحيد ) في المرحلة العمرية ( ٢٥ : ٣٠ ) بينما تواجد ( ١٤ ) نائب يمثلون المجموعة العددية الأكبر في المرحلة ( ٣١ : ٣٥ ) ثم ( ١٣ ) نائب في المرحلة ( ٣٦ : ٤٠ ) في توزيع منطقي يتماشى مع طبيعة تراكم الخبرات لدي الجيل الجديد وأيضاً ما يستوجبه الوفاء بالنسبة الدستورية لتمثيل الشباب في المجلس التشريعي .

في المقابل فقد حملت عضوية المجلس لنواب التنسيقية تواجد ( ٤ ) نواب تتجاوز متوسطاتهم العمرية قواعد الانضمام السابقة حيث تواجد ( ٣ ) نواب في المرحلة العمرية ( ٤١ : ٤٥ ) ونائب ( وحيد ) في المرحلة ( ٤٦ : ٥٠ ) رغم أن أحد المبررات المنطقية لتواجدهم ترتبط بانضمامهم وفق القواعد العمرية السابقة وتجاوزهم لها بمرور السنوات دون أن يؤثر ذلك علي سند وجودهم ( وهو ما يمكن أن نجد له مثيل في كافة القواعد التنظيمية المرتبطة بالقيود العمرية وعلي رأسها اختيار ممثلي الشباب لعضوية مجلس النواب التي لا تتأثر بتجاوزهم للفترة العمرية خلال عضويتهم بالمجلس ) وأن كان هذا المبرر لا يتسق في بعض تلك الحالات التي تتصل بنواب التنسيقية من أصحاب المتوسطات العمرية ( الأعلى ) وبخاصة عندما نقارنها بتاريخ تأسيس التجربة في ٢٠١٨ .

التوزيع العمري لأعضاء التنسيقية		
م	المرحلة العمرية	عدد الأعضاء
١	٢٥ : ٣٠	١
٢	٣١ : ٣٥	١٤
٣	٣٦ : ٤٠	١٣
٤	٤١ : ٤٥	٣
٥	٤٦ : ٥٠	١
	الإجمالي	٣٢

## التوزيع النوعي لنواب التنسيق

مع إعلان النواب عن رغبتهم في الانضمام لعضوية اللجان النوعية للبرلمان كان من المهم مراجعة وتحليل مواقف نواب التنسيق وتفضيلاتهم خصوصا في علاقتها بمجالات اهتمامهم الفني والنوعي وطبيعة القضايا التي يمنحونها أولوية في عملهم والتشريعات التي يستهدفون تطويرها حيث توزعت رغبات هؤلاء النواب بين ( ١٤ ) لجنة نوعية تقدمتها ( ٤ ) لجان بوجود ( ٤ ) نواب في كل لجنة منها ( العلاقات الخارجية - حقوق الإنسان - التضامن الاجتماعي - الشباب ) كتعبير عن مدي الاهتمام بتلك الملفات والرغبة في المساهمة في إعادة رسم توجهاتها وعلاقة برامجها بالقطاعات الشبابية تليها لجنتي ( التعليم - الإدارة المحلية ) بعدد ( ٣ ) نواب بكل لجنة كجزء من توجه يهتم بالتفاعل مع الرؤية الوطنية المستجدة للتعليم أو التفاعل مع نمط الإدارة المحلية المستحدث من حيث التوجهات أو المهام في ظل ما يتواتر حول قرب تفعيلها ثم لجنتي ( الدفاع والأمن القومي - الثقافة والإعلام ) بعدد ( نانين ) في كل لجنة ليتبقي في النهاية عدد ( ٦ ) لجان ( العربية - الإفريقية - الطاقة - القوي العاملة - المشروعات - الاتصالات ) انحسر فيها تمثيل نواب التنسيق ليصبح ( نائب ) بكل لجنة رغم دلالاته علي الاهتمام والرغبة في التأثير بحسب ما سنراه جليا عند تحليل عملية اختيار هيئات المكاتب للجان النوعية المختلفة .

في المقابل غاب نواب التنسيق بصورة تامة عن ( ١١ ) لجنة نوعية ( الدستورية والتشريعية - الخطة والموازنة - الاقتصادية - الاقتراحات والشكاوي - الصناعة - الزراعة - الدينية - السياحة - الصحة - النقل - الإسكان ) وهي لجان تحمل في معظمها أهمية بالغة في العمل البرلماني والنوعي إضافة لارتباطها بملفات خدمية كانت أساسا للبرامج الانتخابية المقدمة من بعض مرشحي التنسيق وهو سلوك يمكن تفهم أسبابه بغياب البعد المؤسسي والتنظيمي ورائ اختيارات وتفضيلات النواب للجان النوعية وترك كل نائب يختار وفق محدداته الشخصية رغم أن مثل هذا السلوك يصعب تقبله من الأطر المنظمة وصاحبة الرؤية التقدمية الراغبة في التأثير علي المشهد العام مثل التنسيق .

التوزيع النوعي لأعضاء التنسيق		
م	اللجنة النوعية	عدد الأعضاء
١	العلاقات الخارجية	٤
٢	حقوق الإنسان	٤
٣	التضامن الاجتماعي	٤
٤	الشباب	٤
٥	التعليم	٣
٦	الإدارة المحلية	٣
٧	الدفاع والأمن القومي	٢

٢	الثقافة والإعلام	٨
١	الشنون العربية	٩
١	الشنون الإفريقية	١٠
١	الطاقة	١١
١	القوي العاملة	١٢
١	المشروعات المتوسطة والصغيرة	١٣
١	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٤
٣٢	الإجمالي	

### نواب التنسيق وهيئات المكاتب

رغم حداثة تجربة التنسيق في العمل البرلماني وكون معظم نوابها جدد علي عضوية المجلس إلا أنها أظهرت ذكاء ومهارة في إدارتها للعلاقات بين القوي السياسية داخل المجلس وحسن استغلال لمساحات التوافق لتدفع بعدد من ممثليها للفوز بعضوية هيئات مكاتب اللجان النوعية مستفيدة من الطبيعة المزدوجة لبعض كوادرها في الجمع بين عضوية الكيان وتمثيل أحزابهم لتتمكن من الفوز بعدد ( ١٠ ) مقاعد توزعت بين الوكلاء ( ٤ ) وأمناء السر ( ٦ ) إضافة لانتشارها بين ( ٩ ) لجان نوعية كانت لجنة حقوق الإنسان هي اللجنة الوحيدة التي شهدت فوز التنسيق بمقعدين من هيئة مكتبها ( وكيل + أمين السر ) والواقع أن الدماء الجديدة التي تم الدفع بها لمكاتب اللجان يمكن أن تكون فرصة لتجديد النخبة البرلمانية وإكساب الكوادر الجديدة الخبرات التي توّهلها لتكون بمثابة القاطرة التي تقود المجلس لفترات زمنية مستقبلية وتعزز من كفاءة الأداء ورسم السياسات العامة سواء كاستجابة للطلبات والمطالب الشعبية المتوالية أو كتعبير عن رؤية مركزية حاکمة تقف وراء التجربة وتسعي لإنجاحها وهو ما يمكن رصده بالنظر للخلفيات الفكرية والأيدولوجية للنواب أو تنوعهم العمري والنوعي بالصورة التي تجعل البرلمان يتسق مع الصورة الذهنية التي طالما تمناها المواطنون وتوقعوها .

تمثيل هيئات المكاتب		
م	النائب	اللجنة النوعية
<b>الوكلاء</b>		
١	أحمد فتحي	التضامن الاجتماعي
٢	محمد عبد العزيز	حقوق الإنسان

الثقافة والإعلام	نادر مصطفي	٣
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	أحمد زيدان	٤
<b>أمناء السر</b>		
الإدارة المحلية	عمرو درويش	٥
الشنون العربية	أحمد مقلد	٦
المشروعات الصغيرة والمتوسطة	مارسيل سمير	٧
العلاقات الخارجية	أميرة صابر	٨
الشنون الإفريقية	رشا أبو شقرة	٩
حقوق الإنسان	محمد تيسير مطر	١٠

### تحليل جلسات محاسبة الحكومة

منذ اللحظة التي أعلن فيها المستشار حنفي جبالي رئيس المجلس دعوة الحكومة لجلسات استماع لتقييم أدائها في ضوء البرنامج المقدم ( ٢٠١٨ : ٢٠٢٢ ) والجميع يترقب تلك الجلسات لكونها تأتي كفرصة لتقييم موضوعي للأداءات الحكومية يسبق القيام بما هو منتظر من تعديلات في التركيبة الوزارية إضافة لكونه فرصة للتعرف عن قرب علي طبيعة التشكيلة البرلمانية وتأثيرات التغيير الكبير والواسع في النواب نهاية بتحليل مواقف كافة الأطراف التنفيذية والتشريعية من العديد من القضايا والمشكلات التي تشغل الرأي العام والمواطنين مثل التصالح في مخالفات البناء أو بيع وتصفية شركة الحديد والصلب أو المنظومة التعليمية المستحدثة أو كفاءة الخدمات الصحية .

وفي المجلد فقد امتدت جلسات الاستماع للحكومة من الجلسة ( الثامنة ) بتاريخ الاثنين الموافق ١٨ يناير ٢٠٢١ وحتى الجلسة ( الثانية والعشرون ) بتاريخ الاثنين ٨ فبراير ٢٠٢١ بمجموع ( ١٥ ) جلسة شهدت حضور ( ٢٨ ) وزيرا بمعدل مشاركة ( وزيرين بكل جلسة ( عدا ) الجلستين الأخيرتين التي شهدت كل منهما مشاركة وزير ( واحد ) بكل جلسة وقد بلغ عدد النواب الذين تفاعلوا مع تلك الجلسات ( ٤٦١ ) نائب بنسبة ( ٧٧,٩ % ) من جملة نواب المجلس في دليل علي التفاعل والايجابية والحماس الذي يميز التركيبة البرلمانية القائمة مقابل وجود ( ١٣١ ) نائب بنسبة ( ٢٠,١ % ) لم يطلبوا الكلمة في أي من تلك الجلسات كان من اللافت أن معظمهم ممن ينتمون للأحزاب والكتل البرلمانية الكبرى داخل البرلمان بما يمكن تفسيره - جزئيا - بكونه ناتج عن إحساس بتغطية المتحدثين لكافة القضايا وعدم الرغبة في تكرار ذات الطرح الذي سبق لنواب آخرين تقديمه. أما علي مستوي المداخلات التي قدمت في تلك الجلسات كتعقيب علي ما طرحه السادة الوزراء أو إضافة لفضايا تستحق مزيد من الاهتمام فقد بلغ مجموعها ( ١٢٢٧ ) مداخلة بمتوسط ( ٢,٦٦ ) مداخلة لكل متحدث من النواب وأيضا ( ٤٣,٨ ) مداخلة أمام كل وزير حيث أتت وزارة ( الإسكان ) في المركز الأول بعدد ( ١٠٨ ) مداخلة سواء للتعبير عن الحاجات الفعلية والمطالب الخاصة

بالمحافظات أو للتعليق علي فوضي البناء واختلال التشريعات المنظمة وسبل معالجتها تليها وزارة ( التخطيط ) بعدد ( ٨٣ ) مداخلة باعتبارها المسنولة عن وضع الخطط والبرامج الاستثمارية والتنمية للأقاليم الاقتصادية ثم وزارتي ( الأوقاف - الاتصالات ) بعدد ( ٦٨ ) مداخلة لكل وزارة لدورها الخدمي المتشعب في كافة المحافظات وتأثير خدماتها علي حياة المواطنين .

في المقابل كانت وزارة ( التعاون الدولي ) هي أقل الوزارات جاذبية لمداخلات النواب بعدد ( ٦ ) مداخلات فقط تليها وزارة ( التموين والتجارة الداخلية ) بعدد ( ١٥ ) مداخلة ثم وزارتي ( التعليم العالي - الهجرة وشنون المصريين بالخارج ) بعدد ( ٢٢ ) مداخلة لكل وزارة وهو سلوك يكشف مدي الحاجة للتأني في تقييم الأدعاءات البرلمانية وافتقادها للمنهجية المستقرة القائمة علي رؤية وانشياز اجتماعي واقتصادي واضح خصوصا من قبل القوي السياسية المتواجدة داخل مجلس النواب والتي تمتلك طرعا سياساتيا متباينا وبديلا عن السياسات القائمة ( وهو تقييم يتطلب مزيد من الدرس والتحليل لمواقف تلك القوي من جلسات المحاسبة تفترضه وتتطلبه ورقة تحليل أخرى مستقبلا ) .

تحليل مداخلات النواب أمام الوزراء				
م	الجلسة	الوزير	المداخلات	التنسيقية
١	٨	التنمية المحلية	٣٤	٧
٢	٨	التموين والتجارة الداخلية	١٥	١
٣	٩	التعليم العالي	٢٢	٢
٤	٩	الدولة للإعلام	٢٦	٨
٥	١٠	التربية والتعليم	٣٠	٣
٦	١٠	التعاون الدولي	٦	-
٧	١١	الشباب والرياضة	٤٤	٣
٨	١١	قطاع الأعمال العام	٤٨	٢
٩	١٢	الموارد المائية والري	٤٢	١
١٠	١٢	الزراعة واستصلاح الأراضي	٥٢	-
١١	١٣	القوي العاملة	٢٤	-
١٢	١٣	الدولة للهجرة والمصريين بالخارج	٢٢	٢
١٣	١٤	الخارجية	٣٣	٣
١٤	١٤	الطيران المدني	٢٨	٣

٢	٤٢	الثقافة	١٥	١٥
٢	٤٤	البيئة	١٥	١٦
١	٦٢	النقل	١٦	١٧
-	٣٤	البتروال والثروة المعدنية	١٦	١٨
٢	٤٢	المالية	١٧	١٩
٣	٤٦	التضامن الاجتماعي	١٧	٢٠
٢	٦٨	الأوقاف	١٨	٢١
٢	٥٦	التجارة والصناعة	١٨	٢٢
٣	٥٧	الكهرباء والطاقة المتجددة	١٩	٢٣
٥	١٠٨	الإسكان والمرافق	١٩	٢٤
١	٢٩	السياحة والآثار	٢٠	٢٥
٣	٦٢	الصحة والسكان	٢٠	٢٦
٢	٦٨	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٢١	٢٧
٣	٨٣	التخطيط والتنمية الاقتصادية	٢٢	٢٨
٦٦	١٢٢٧	<b>الإجماليات</b>		

أما عن مستوي تفاعل نواب التنسيقية مع جلسات المساءلة فقد بلغ عدد المداخلات الإجمالي ( ٦٦ ) مداخله تمثل ( ٥,٤ % ) من إجمالي المداخلات إضافة لوجود ( ٤ ) وزارات لم يتفاعل نواب التنسيقية مع جلساتهم الحوارية ( التعاون الدولي - الزراعة - القوي العاملة - البترول ) حيث كانت أعلى درجات التفاعل خاصة بوزارة الإعلام بعدد ( ٨ ) مداخلات كان من اللافت أنها أتت ( انتقادية ) ورافضة للسياسات المقدمة من الوزير واتهامات بغياب الرؤية وارتكاب مخالفات مالية وإدارية تستوجب المحاسبة تليها وزارة التنمية المحلية بعدد ( ٧ ) مداخلات والإسكان بعدد ( ٥ ) مداخلات حملت في معظمها مطالبات خدمية وتعديل في أجندة العمل التنفيذي مع تقييم للسياسات القائمة .

والحقيقة أن تلك النسب ربما تتسق واقعيا مع حجم التمثيل النيابي الخاص بالكيان وان كانت غير مقبولة مطلقا قياسا بحجم التمثيل في هيئات المكاتب أو ما طرحته عن نفسها وهي تختار لنفسها مقاعد ( يسار ) المنصة المخصصة تاريخيا لصالح قوي المعارضة وان كان أحد مبررات محدودية العدد مرجعه الرغبة في عدم الانسياق لحديث غير مدروس أو طرح شكلي لا يعتمد علي دراسة

مستفيضة وقرأة لكافة جوانب الموضوع المطروح للنقاش وفق العهد الذي قطعه التنسيقية علي نفسها مع تدشينها لمركز متخصص للاستشارات البرلمانية يقدم خدماته لصالح نوابها وهو ما ستكشف عنه الأيام المقبلة .

### ■ تحليل أدوات نواب التنسيقية

من بين ( ٣٢ ) نائبا يمثلون التنسيقية داخل البرلمان شارك ( ٢٧ ) نائبا في مداخلات وتقييمات النواب لتقييم الحكومة بنسبة ( ٨٤,٤ % ) من جملة نواب الكيان وأيضا ( ٥,٩ % ) من إجمالي النواب المتحدثين أمام المجلس حيث بلغت مداخلات هؤلاء النواب ( ٦٦ ) مداخلة كان أبرزهم النائب ( المعين ) عماد خليل بعدد ( ٥ ) مداخلات يليه ( ٦ ) نواب بعدد ( ٤ ) مداخلات لكل نائب ثم ( ٥ ) نواب بعدد ( ٣ ) مداخلات لكل نائب ثم ( ٥ ) نواب بعدد ( مداخلتين ) لكل نائب فيما اكتفي ( ٨ ) نواب بإجراء مداخلة ( واحدة ) خلال جلسات الوزراء بينما في المقابل فان هناك ( ٥ ) نواب من التنسيقية لم يقوموا بأي مداخلة أو تفاعل خلال تلك الجلسات سواء كان ذلك بإرادة شخصية منهم أو نتيجة لعدم منحهم الكلمة من قبل رئيس المجلس .

وقد أظهر نواب التنسيقية رغم ( محدودية المداخلات ) حالة عالية من تنظيم الصفوف وحسن توزيع الأدوار فلم يكن هناك أي مساحة للعشوائية أو المداخلات غير المحسوبة أو التنافس على الحديث والرغبة التمايز علي حساب الآخرين بما ساعدهم عفي النهاية على الظهور بمظهر قوي ومؤثر ليس فقط على مستوى الشكل وإنما على مستوى فعالية التواجد والتأثير وقوة المواجهة وتأدية دور برلماني متميز يمكن القول بأن مقدماته قد ظهرت في قيادة حملات الدعاية الانتخابية لمرشحيهم وتجاوز مساحات الاختلاف الفكري والأيدولوجي لصالح نجاح الفكرة والكيان للدرجة التي بدأت تربط بين وجودهم تحت القبة والتوجهات والتنسيقات الصادرة لهم باسم التنسيقية حتي لو اختلفت أو تمايزت عن تلك التي تتبناها التنظيمات السياسية التي ينتسبون لها .

وبالنظر إلي طبيعة المداخلات ومساحات تأثيرها نجد أن جلسة وزير الإعلام أسامة هيكل قد شهدت توجه واضح من نواب التنسيقية للهجوم علي سياسات الوزارة والوزير حيث وصف النائب محمود بدر بيان وزير الإعلام بأنه ( بيان التسويق ) مستكراً أداء الوزارة خلال الفترة الماضية ( كأنها لم تكن ) بسبب تدني المستوى العمل والتأخر في وجود دورات تدريبية للمتحدثين الإعلاميين إضافة لضرورة أن تكون وزارة الإعلام بقدر المطلوب منها لأنها تواجه تحديات داخلية وخارجية فيما تساءلت النائبة أميرة العادلي عن كيفية القبول بهجوم الوزير علي إعلام الدولة التي يمثلها ( ماذا فعلت من يوم توليك الوزارة بالإضافة إلى إهدار المال العام بمدينة الإنتاج الإعلامي .

أما في جلسة وزير الشباب والرياضة الدكتور أشرف صبحي فقد تحدث النائب أحمد زيدان أن مراكز الشباب تفتقد الدور الخاص بالتنوعية والتثقيف والدور المجتمعي وتساءل عن خطة الوزارة بتحويل مراكز الشباب كمراكز للخدمة المجتمعية وكذلك للطرح الاستثماري وريادة الأعمال وكشف عن غياب الرقابة من قبل الوزارة علي مراكز الشباب ومجالس إدارتها في ظل تدهور المنظومة الشبابية وهو ما شاركه فيه النائب طارق الخولى الذي قال بأننا ( لا نشعر بدور هيئات الشباب في مواجهة الإرهاب ) حيث أكد علي عدم فاعلية مراكز الشباب أو الهيئات الشبابية في مواجهة الإرهاب لاسيما وأن مجابهة الإرهاب ليست عملا عسكريا فقط بل فكريا أيضا ( أتحدث كشاب من تحت القبة لا نزال ننتظر الكثير في مواجهة الإرهاب لا نشعر حقا بدور مراكز الشباب والهيئات الشبابية في مواجهة الإرهاب ودفعه للعزوف عن التطرف واستغلال طاقتهم وإمكانياتهم المختلفة )

وقد تكرر ذات المنهج الانتقادي للأداءات الحكومية خلال جلسة وزير التربية والتعليم الدكتور طارق شوقي حيث تحدث النائب عماد خليل مطلباً بضرورة إجراء حوار مجتمعي مع أولياء الأمور حول نظام التعليم بالثانوية العامة وضرورة الاستماع لوجهة نظرهم في هذا النظام وأيضاً دعم مدارس الراهبات باعتبارهم لا يستهدفون الربح موضحاً أن هذه المدارس تكلفت ما يقرب من مليون جنيه لكل مدرسة لإعداد البنية التحتية و توفير التابلت وإعداد وسائل الاتصال .

أما النائبة غادة علي فقد عقت علي مداخلة وزير التعليم العالي الدكتور خالد عبد الغفار بالتأكيد علي أهمية دعم القائمين على البحث العلمي والأكاديمي باعتبارهم الفئات الأولى بالرعاية ( ففي الوقت الذي يتم إرهابهم بتكليفات لنشر ( ٥ : ٨ ) أبحاث علمية في دوريات عالمية فإنهم لا يحصلون على أية عوائد، فكيف نطالبهم باستكمال المسيرة ) وأيضاً ضرورة مراجعة قيمة معاشات أعضاء هيئات التدريس وزيادة مخصصات معاشات شهداء الأطقم الطبية ( لقد وجه وزير التعليم العالي التحية لشهداء الأطقم الطبية من أساتذة الجامعات فهل يدرك أن معاشهم يتراوح ما بين ٥٠٠ إلى ١٢٠٠ جنيه فقط ؟ هل التحية كافية لهم )

أما النائب محمد عبد العزيز فقد علق علي مداخلة اللواء محمود شعراوي وزير التنمية المحلية بأنه رغم اهتمام الحكومة في بيانها الصادر في ٢٠١٨ بالتأكيد على رفع كفاءة منظومة النظافة من خلال ميزانية ( ١٠٠ ) مليار جنيه لتوريد معدات نظافة ومحطات وسيطة ومصانع تدوير إلا أن هناك قصوراً قديماً وفشل في التعامل مع هذه المنظومة وأنه ( مهما كان بيان الحكومة جيداً فالرضا العام للمواطن شديد السوء وفي تقديري نحن بحاجة لعمل لجنة الإدارة المحلية وحقوق الإنسان وباقي اللجان لتطوير بنود الصرف في هذا الملف )

### تحليل مداخلات نواب التنسيقية

م	النائب	المداخلات	م	النائب	المداخلات
١	عماد خليل	٥	١٧	أحمد مقلد	٢
٢	محمود بدر	٤	١٨	مارسيل سمير	٢
٣	خالد بدوي	٤	١٩	أحمد فتحي عبد المجيد	٢
٤	هيام الطباخ	٤	٢٠	منال هلال أيوب	١
٥	أحمد زيدان	٤	٢١	نشوي الشريف	١
٦	عمرو درويش	٤	٢٢	محمد تيسير مطر	١
٧	علاء عصام	٤	٢٣	رشا أبو شقرة	١
٨	محمد أحمد إسماعيل	٣	٢٤	رشا فايز كامل	١
٩	أميرة العادلي	٣	٢٥	إيمان عبد القادر	١
١٠	طارق الخولي	٣	٢٦	أية مدني	١



١	أميرة صابر	٢٧	٣	مارثا محروس	١١
-	عمرو يونس	٢٨	٣	محمد عبد العزيز	١٢
-	هادية حسني	٢٩	٢	غادة علي	١٣
-	دعاء عريبي	٣٠	٢	أحمد رمزي	١٤
-	مي كرم جبر	٣١	٢	هدى عمار	١٥
-	رحاب عبد الغني	٣٢	٢	نادر مصطفى صديق	١٦
٦٦	إجمالي المداخلات				